

# علم أصول الفقه

أصالة الاحتياط ٢٩-٨-١٤٠١ ٢٨

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات:
- إذا علم إجمالاً بتكليف الآن أو في الزمان المستقبل سمي بالعلم الإجمالي بالتدرجيات، كما إذا علمت المرأة المستحاضة التي ضاعت عليها أيام عاداتها بان بعض الأيام من الشهر تكون أيام حيضها فيحرم مكثها في المسجد خلال تلك الأيام إجمالاً.
- و قد وقع البحث في منجزية مثل هذا العلم الإجمالي و عدم منجزيته.

# العلم الإجماليّ في التدريجيّات

- التنبيه الثامن: في العلم الإجماليّ في التدريجيّات.
- لو علم إجمالاً بأحد حكّمين، أحدهما: بلحاظ الزمان الحاضر، و الآخر: بلحاظ الزمان المستقبل، من قبيل علم المرأة إجمالاً بحيضها في هذا الزمان، فيحرم عليها الدخول في المسجد مثلاً بالفعل، أو في الزمان الآتي فيحرم عليها ذلك في الوقت الآتي، فهل يكون مثل هذا العلم الإجماليّ منجزاً، أو لا؟

## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

يكون استقباليا **خطابا** و **ملاكا**

يكون استقباليا **خطابا** فقط **لا ملاكا** و لو من جهة القول باستحالة الواجب المعلق

يكون استقباليا **أداء** فقط أي ان زمان الواجب متأخر مع فعلية التكليف خطابا و ملاكا من أول الأمر

التكليف في الطرف المنوط بزمان متأخر

## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- و ليعلم ان التكليف فى الطرف المنوط بزمان متأخر تارة يكون استقباليا خطابا و ملاكا، و أخرى يكون استقباليا خطابا فقط لا ملاكا- و لو من جهة القول باستحالة الواجب المعلق-، و ثالثة يكون استقباليا أداء فقط أى ان زمان الواجب متأخر مع فعلية التكليف خطابا و ملاكا من أول الأمر.

# العلم الإجماليّ في التدريجيّات

كونه استقباليًا خطابا و ملاكا

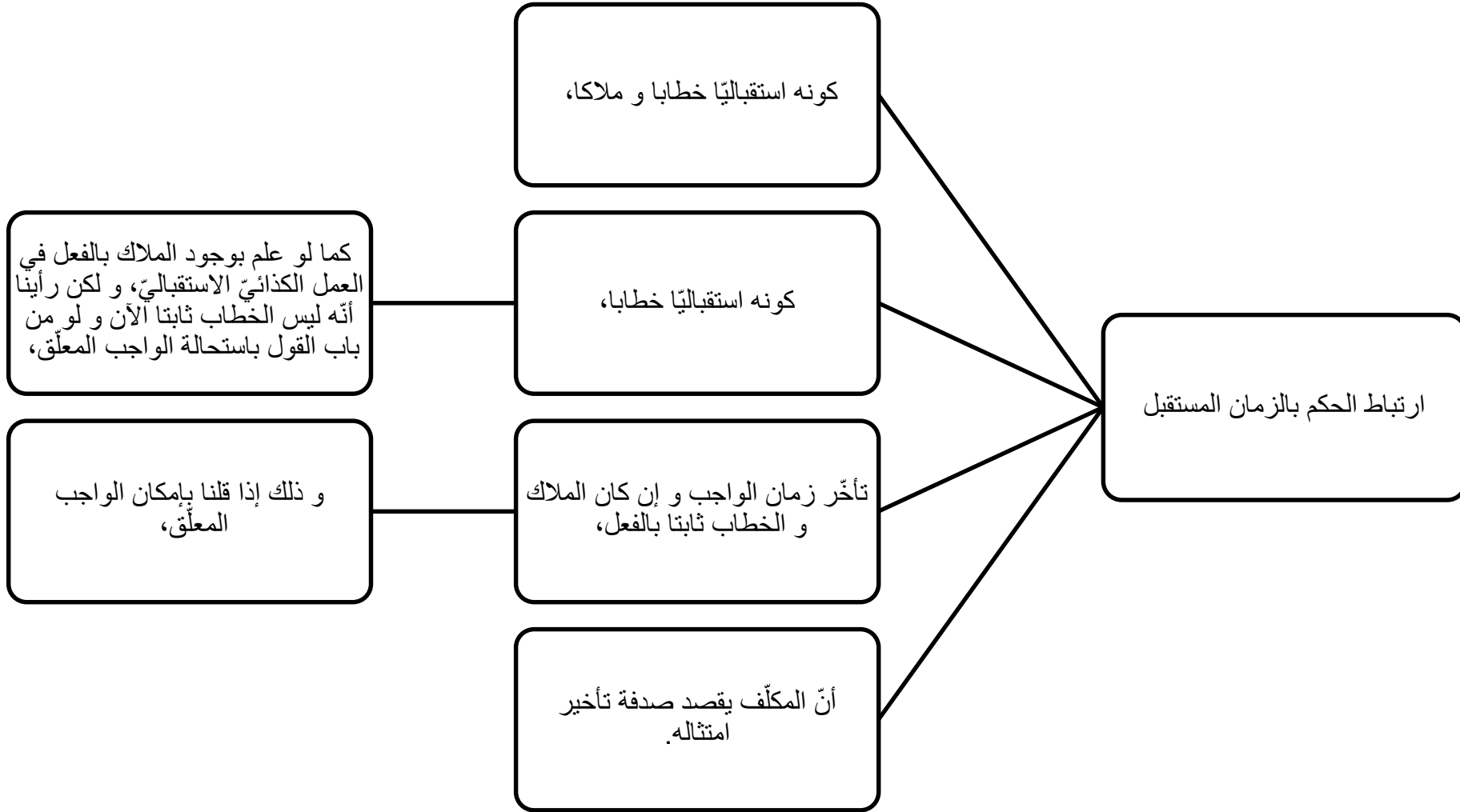
كونه استقباليًا خطابا

تأخّر زمان الواجب و إن كان الملاك و الخطاب ثابتا بالفعل

أنّ المكلف يقصد صدفة تأخير امتثاله

ارتباط الحكم  
بالزمان  
المستقبل

# العلم الإجماليّ في التدريجيّات



# العلم الإجماليّ في التدريجيّات

- إنَّ ارتباط الحكم بالزمان المستقبل **تارة** يكون بمعنى كونه استقباليًّا خطابا و ملاكا،
- و **أخرى** بمعنى كونه استقباليًّا خطابا، كما لو علم بوجود الملاك بالفعل في العمل الكذائيّ الاستقباليّ، و لكن رأينا أنه ليس الخطاب ثابتا الآن و لو من باب القول باستحالة الواجب المعلق،
- و **ثالثة** بمعنى تأخر زمان الواجب و إن كان الملاك و الخطاب ثابتا بالفعل، و ذلك إذا قلنا بإمكان الواجب المعلق،
- و **رابعة** بمعنى أنّ المكلف يقصد صدفة تأخير امتثاله.



## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- لا إشكال في منجزية العلم الإجمالي في **الصورة الثالثة** لكونه علما بتكليف فعلي على كل تقدير بل
- و **الصورة الثانية** أيضا بناء على ان الذي يدخل في العهدة ليس هو الجعل و الخطاب من حيث هو اعتبار بل من حيث هو كاشف عن الملاك و الإرادة و المفروض العلم بفعليتهما على كل تقدير.

# العلم الإجماليّ في التدريجيّات

- و نحن نتكلّم أوّلاً في القسم الأوّل، فإن ثبتت فيه منجزية العلم الإجماليّ، فلا إشكال في منجزيته في الأقسام المتأخّرة، و إلّا وصلت النوبة إلى البحث عن الأقسام المتأخّرة.
- و بما أنّنا سوف نثبت التنجيز في هذا القسم، فلا تصل النوبة إلى البحث عن سائر الأقسام، و نقصر البحث على هذا القسم، فنقول:

## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- و إنما البحث في الصورة الأولى، و ما يمكن ان يذكر في مقام المنع عن منجزيته أحد تقرابين:
- التقريب الأول - دعوى اختلال الركن الأول من أركان منجزية العلم الإجمالي لأن المكلف لا يعلم بتكليف فعلي في حقه على كل تقدير و إنما يحتمل ذلك و المنجز الذي تشتغل به الذمة هو العلم بالتكليف الفعلي.

## العلم الإجماليّ في التدريجيّات

- إنَّ هنا شبهةً في منجزية هذا العلم الإجماليّ تنشأ من الصيغة المذكورة في مقام بيان ضابط منجزية العلم الإجماليّ، وهي أن العلم الإجماليّ إنّما يكون منجزاً إذا كان متعلقاً بحكم فعليّ على كل تقدير، فيقال فيما نحن فيه:

## العلم الإجماليّ في التدريجيّات

- إنّه لم يتعلّق العلم بحكم فعليّ على كلّ تقدير، إذ لو حرم عليها الدخول في المسجد الآن مثلا - لكونها حائضا - فهذا حكم فعليّ قابل للتنجيز بحكم العقل، و لو كان يحرم عليها الدخول فيما بعد، فهذه الحرمة غير فعليّة الآن، و غير قابلة للتنجيز فعلا بحكم العقل، و الجامع بين القابل للتنجيز و غير القابل له غير قابل للتنجيز.

## ٩- العلم الإجمالي بالتدريجات

• وفيه: ان المقصود بالتكليف الفعلي ليس وجود التكليف في هذا الآن بل وجوده فعلا في عمود الزمان احترازا عما إذا كان المعلوم جزء الموضوع للتكليف دون جزئه الآخر فانه في مثل ذلك لا علم بتكليف فعلي و لو في عمود الزمان فالجامع بين التكليف في هذا الآن و تكليف يصبح فعليا في آن متأخر لا يقصر عقلا وصوله عن وصول الجامع بين تكليفين كلاهما في هذا الآن لأن مولوية المولى لا تختص بهذا الآن.

## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

• و ان شئت قلت: ان **المنجزية** ليس كوجوب المقدمة حكماً شرعياً تابعا للتكليف النفسى ليقال بعدم ثبوته قبل فعلية التكليف النفسى، و انما هو **حكم العقل بحق الطاعة** و المولوية بهذا المقدار من الانكشاف، و لا إشكال فى ان الانكشاف بالعلم الإجمالى لا فرق فيه بين كونه دائرا بين تكليفين كلاهما فى هذا الآن أو أحدهما فى هذا الآن و الآخر فى الآن القادم، فمن ناحية الركن الأول لا قصور فى العلم الإجمالى بالتدرجيات.

## العلم الإجماليّ في التدريجيّات

• وهذه الشبهة دعت الشيخ الأعظم إلى القول بعدم التنجيز في بعض الشقوق - علي ما في التقريرات -، و دعت المحقق العراقي [١] إلى إبراز علم إجماليّ آخر منتزع عن هذا العلم الإجماليّ يكون بين حكمين فعليين، فينسب التنجيز إلى هذا العلم الإجماليّ الثاني.



## العلم الإجماليّ في التدريجيّات

- و ذلك بيان أنّ العلم الإجماليّ بأحد الحكمين الآن أو مستقبلا و إن لم يكن علما بالحكم الفعليّ على كل تقدير، و لكن يتولّد من ذلك علم إجماليّ بأنه إما يجب عليه الحكم الأوّل الفعليّ، أو يجب عليه بالفعل حفظ القدرة للواجب الثاني، لأنّه قد ثبت بوجه من الوجوه وجوب حفظ القدرة للواجبات الاستقباليّة، و به يتغلّب على مشكلّة المقدمات المفوتة، و هذا العلم الإجماليّ يكون علما بين حكمين فعليّين، و يكون منجزا.

## العلم الإجماليّ في التدريجيّات

- أقول: يرد على ذلك: أوّلاً - أنّ وجوب المقدمات المفوتة حكم عقليّ كما يعترف هو قدس سره بذلك، و ذلك من باب حكم العقل بالتنجيز، فلا يجب حفظ القدرة للواجب الاستقباليّ إذا لم يكن منجزاً، كما إذا لم يكن طرفاً للعلم الإجماليّ، بل كان مشكوكاً بالشك البدويّ، فوجوب حفظ القدرة في المقام فرع تنجيز هذا الحكم بالعلم الإجماليّ الأوّل، فإن لم يكن منجزاً لم يتولد العلم الثاني، و إن كان منجزاً فلا حاجة إلى دس مسألة حفظ القدرة [٢] في المقام، فملاك ما هو المركوز في ذهنه قدس سره ليس هو ذلك.

# العلم الإجماليّ في التدريجيّات

[١] و ذكر رحمه الله هناك - أيضا - وجها آخر لحلّ إشكال عدم تعلّق العلم الإجماليّ بتكليف فعليّ على كل تقدير، وهو أن الأحكام في رأيه قدس سره كما في رأي أستاذنا الشهيد رحمه الله فعلية منذ البدء، وإنما الذي يتأخر إلى حين مجيء الشروط هو فاعليتها، إذن فالعلم الإجماليّ في المقام علم إجماليّ بتكليف فعليّ على كل تقدير.

أقول: إن هذا الوجه غير صحيح، فإننا لو أردنا أن نتكلّم بهذه اللغة، قلنا: إن العلم الإجماليّ إنما يكون مؤثرا إذا كان علما بتكليف فاعل على كل تقدير، أما إذا كان علما بتكليف فعليّ يردد بين أن يكون فاعلا بالنسبة لى أو غير فاعل بالنسبة لى إلى الأبد، لعدم تحقق موضوعه فى، فإى قيمة لهذا العلم الإجماليّ؟ إذن فالمهم فى الجواب توضيح أنه تكفى فعلية الحكم أو فاعليته (على اختلاف لغات المدارس الأصولية) فى وقته، و إن كان مستقبلا.

[٢] و يمكن الإيراد - أيضا - على المحقق العراقيّ رحمه الله بأن العلم الإجماليّ المردّد بين حكم العقل و حكم الشرع لا يقبل التنجيز، لأن حكم العقل المحتمل بنفسه لا مؤمن له، فاحتمال التنجيز منجز، و يبقى الطرف الآخر، و هو الحكم الشرعى مشكوكا بالشك البدوى، و مجرى لقاعدة (قبح العقاب بلا بيان).

## العلم الإجماليّ في التدريجيّات

- و ثانياً: أن هذا لا يأتي في غير موارد وجوب حفظ القدرة، و ذلك في موردين:
- الأول: ما إذا فرضت القدرة على الواجب في زمانه دخيلة في الملاك، ففي مثل هذا الفرض لا يجب حفظ القدرة، و لذا نقول بجواز إراقة الماء قبل الوقت مع القطع بعدم إمكان تحصيل الماء للوضوء في الوقت، لأن القدر المتيقن من ثبوت الملاك هو فرض القدرة في نفس الوقت.
- و الثاني: ما إذا فرض عدم تمكنه قبل الوقت من التعجيز عن العمل حين الوقت، كما لو علم أنه نذر أن لا يأكل الجبن في هذا اليوم أو غداً، و نحو ذلك مما لا يتمكن فيه عادةً من تعجيز نفسه عن الامتثال في الوقت، و إذا لم يجب حفظ القدرة في هذين الميوردين لم يتشكل العلم الإجمالي بوجوب حفظ القدرة أو الواجب الأول، مع أنه قدس سره يقول بالتنجيز، و لزوم الإتيان بكلا العمليين في جميع الموارد.

## العلم الإجماليّ في التدريجيّات

- و ثالثاً: أنّه لو سلّم أنّ العلم الإجماليّ الأوّل ليس منجزاً، و أنّ العلم الإجماليّ الثاني موجود و منجز، فهو إنّما يصلح للتنجيز بمقدار سد باب العصيان الناشئ من تفويت القدرة قبل الوقت، فإنّ هذا هو المقدار الذي وقع طرفاً للعلم الإجماليّ، و لا ينجز بلحاظ سدّ باب العصيان الناشئ من التصميم على الترك بعد دخول الوقت.

# العلم الإجماليّ في التدريجيّات

- و بعد هذا نرجع إلى أصل الإشكال في المقام [١]، و هو أنّ الحكم الاستقباليّ ليس فعليّاً الآن، فلا يقبل حكم العقل بالتنجيز، فنقول:

# العلم الإجماليّ في التدريجيّات

[١] يمكن أن يشقّ الإشكال إلى تقريبيين:

الأوّل - تلحظ فيه فعلية الحكم أو فاعليته، فيقال: إنّ العلم الإجماليّ إنّما ينجزّ إذا تعلّق بتكليف فعلي، أو فاعل على كل تقدير، و هنا أحد التكليفين ليس فعليا أو فاعلا في الوقت الحاضر. و يجاب عنه: بأنّه تكفي فعلية أو فاعلية الحكم الثاني في ظرفه. و الثاني - أن يقال: إنّ الحكم المستقبليّ يستحيل تنجزه من الآن لأنّ المردّد بين ما يتنجزّ و ما لا يتنجزّ لا يتنجز.

و يجاب عنه بما في المتن، و بالإمكان أن يصاغ الإشكال بصياغة النقص، بأن يقال: إنّ كان المقياس هو فعلية الحكم في ظرفه فلم لا يؤثر العلم الإجماليّ بتكليف مردد بين ما مضي و ما هو حاضر، مع أن ما مضي حكم فعلي في ظرفه؟ و إنّ كان المقياس قابلية التنجيز، بمعنى قبج المخالفة الثابت أزلا، حتى قبل القدرة، فكذلك هو ثابت أبدا حتى بعد زوال القدرة، فلم لا يؤثر العلم الإجماليّ بتكليف مردد بين ما مضي و ما هو حاضر؟

و الجواب: ان المقياس هو قابلية التنجيز، و الحكم لا يقبل التنجيز، إلّا بعلم معاصر، و العلم الإجماليّ بتكليف فعلي أو مستقبلي ينجز الطرفين، لأنّه يعاصرهما، لأنّ العلم سيبقى إلى الزمان المستقبل، و كذلك الحال لو بدلنا لغة التنجيز بلغة ارتكاز التضاد بين الترخيص الشامل لكل الأطراف و الغرض الإلزامي المعلوم بالإجمال، فإنّ هذا الارتكاز أيضا مشروط بمعاصرة العلم للتكليف على كل تقدير، و العلم الإجماليّ بتكليف حالي، أو مستقبلي معاصر للتكليف على كل تقدير، لأنه سيبقى إلى الزمان المستقبل، أما العلم الإجماليّ بتكليف ماض أو تكليف فعلي، فهو غير معاصر للتكليف الماضي حسب الفرض.

## العلم الإجماليّ في التدريجيّات

• إنّنا لا نفهم من هذا الكلام معنى متحصّلا، و إنّما نتفوه به كألفاظ، فإنّ حكم العقل بالتنجز ليس واقعا عبارة عن الحكم و الإلزام، حتى يقال: إنّ هذا حكم و إلزام موضوعه حكم الشارع و إلزامه، و لا يتقدم عليه، كما يقال في المقدمة - بناء على وجوبها شرعا -: إنّ وجوب المقدمة لا يتحقق قبل ذيها، و لا يترشح من وجوب ذي المقدمة قبل وجوبه،



## العلم الإجماليّ في التدريجيّات

• و إنّما المقصود بحكم العقل بالتنجّز هو إدراكه لقبح هذه المخالفة، لكونها مخالفة لما هو داخل في حق الموليّ و دائرة مولويته، و من المعلوم أنّ قبح القبيح ثابت أزليا، و إنّما الشيء الذي يتأخّر هو نفس الإتيان بالقبيح، فلا معنى للقول: بأنّ هذا الحكم حيث إنّه ليس بفعليّ، فلا يقبل التنجّز الآن، بل نقول: إنّه يقبل التنجّز الآن، بمعنى أنّه تقبح مخالفته بحكم العقل، و يكون قبحها ثابتا بالفعل، و إن كانت قدرة العبد على الإتيان بهذا القبيح متأخّرة زمانا، و غير ثابتة الآن،

## العلم الإجماليّ في التدريجيّات

• و بالجملة: كما أنّ المعلوم بالعلم الإجماليّ في غير التدريجيّ يدخل في دائرة حق المولى، كذلك المعلوم بالعلم الإجماليّ في التدريجيّ يدخل في تلك الدائرة، وليس في ذلك محذور أصلاً، إذ دخوله فيها عبارة عن قبح المخالفة، و قبح المخالفة ثابت بالفعل على كل حال.

## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- التقريب الثاني - دعوى اختلال الركن الثالث أى جريان الأصل فى الطرف الحالى دون محذور. اما بناء على مسلك الاقتضاء و توقف منجزية العلم الإجمالى على تعارض الأصل و تساقطها فى الأطراف فباعتبار ان الأصول لا يجرى فعلا الا عن الطرف الحالى و اما الطرف الاستقبالى فهو و ان كان مشكوكا إلا انه ليس مجرى للأصل الا فى زمانه فلا معارض بالفعل للطرف الحالى ليمنع عن جريانه. و اما على مسلك العلية فلأن التكليف المتأخر لا يصلح ان يكون منجزا الآن لأن تنجز كل تكليف فرع ثبوته و فعليته فلا يصلح العلم الإجمالى بالتدرجيات لتنجز معلومه بالفعل على كل تقدير.

## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- و فيه: عدم تمامية هذا التقريب أيضا لا على مسلك الاقتضاء و لا على مسلك العلية.

## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- اما على مسلك الاقتضاء- فلأن الأصل المؤمن الذي يراد إجراؤه عن الطرف الفعلي معارض بالأصل الجارى فى الطرف الآخر المتأخر فى ظرفه، و ليس التعارض بين الأصلين من قبيل التضاد بين شيئين حتى يشترط فى حصوله وحدة الزمان بل مرده إلى العلم بعدم إمكان شمول دليل الأصل لكل من الطرفين بالنحو المناسب له من الشمول زمانا.

## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- و ان شئت قلت: ان قبح الترخيص في المخالفة القطعية الذي هو القيد العقلي لأدلة الأصول المرخصة لا يختلف فيه بين ان تكون المخالفة المعلومة دفعية التحقق أو تدرجية فمن ناحية الانكشاف و الوصول تكون هذه المخالفة قبيحة و ان تأخر فعله و تحققه فان تأخر القبح لا ينافي القبح، هذا على مسالك القوم و كذلك على مسلكنا فان ارتكاز المناقضة عقلائيا و أهمية الإلزام الواقعي المعلوم بحيث لا يتصور عقلائيا ترجيح الملاكات الترخيضية عليه لا يختلف حاله بين كون ذلك الملاك الإلزامي الآن على كل تقدير أو الآن على تقدير و في الغد على تقدير آخر فان ملاك الارتكاز و نكته على حد سواء في الموردین.

## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- لا يقال - محذور قبح الترخيص في المعصية أو ارتكاز التناقض انما يمنعان عن إطلاق دليل الأصل الترخيصي لمجموع الأطراف لا لطرف واحد و المفروض ان دليل الأصل لا يشمل بالفعل الا الطرف الحالى و اما الطرف الاستقبالى فلا يشمله الآن لعدم ترتب أثر عليه بالفعل و انما يشمله فى الزمان الاستقبالى و حينذاك يكون الطرف الأول خارجا عن محل ابتلاء المكلف و منقضيا.

## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- والحاصل لا يلزم من إجراء الأصل اجتماع الترخيصين المؤديين إلى المخالفة القطعية في زمان واحد بل في كل زمان يجرى الترخيص في أحد الطرفين و ليس ذلك ترخيصا في المخالفة القطعية.



## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- فانه يقال - بل يشمل إطلاق دليل الأصل للطرف الاستقبالي أيضا و لكنه لا يثبت فيه ترخيصا حاليا بل استقباليا أيضا بالنحو المناسب معه، و المحذور كما قلنا لم يكن مخصوصا بالترخيصين الدفعيين بل يعم الترخيص الفعلي و الترخيص الاستقبالي بلحاظ عمود الزمان المؤديين إلى المخالفة القطعية.

## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

• واما على مسلك العلية، فلأن المقصود من كون العلم الإجمالي صالحاً لمنجزية معلومه على كل تقدير كونه صالحاً لذلك و لو على امتداد الزمان لا في خصوص هذا الآن. و ان شئت قلت: انه من ناحية الوصول يكون صالحاً للتنجيز و تسجيله في العهدة على كل تقدير سواء كانت فعليته الآن أو في المستقبل و هذا متوفر في المقام.

## ٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

• وهكذا يتضح ان الصحيح **منجزية** العلم الإجمالي **بالتدرجيات**، و ان الشبهات التي حامت حول تنجيزه موهونةً جميعاً.